فجر العلم الحديث*: الإسلام، الصين، الغرب

عَرض
مصطفى العدوي

يجيب هذا الكتاب عن سؤال طال انتظار الإجابة عنه: لماذا نشأ العلم الحديث في الغرب دون حضارتي الإسلام والصين، بالرغم من أنهما كانتا في العصر الوسيط أكثر تقدماً من الناحية العلمية؟ صدر هذا الكتاب القيم عن سلسلة عالم المعرفة الكويتية المرموقة في جزئيين، وبديهي أن العلم كظاهرة إنسانية معقدة، يرتبط بالنسيج الاجتماعي، والتكوين الفكري لأية أمة، فالباحث الأكاديمي المتمرس لا يستطيع أن يتجاهل العوامل الفاعلة في دفع وتنشيط بروز هذه الظاهرة. فهناك العوامل التاريخية والسياسية والاجتماعية والفلسفية والعقائدية... إلخ. ولكل منها دوره وآليته في التأثير والتأثر. من هذا المنطلق يتتبع المؤلف موضوع بحثه بكثير من الجدية والجهد، وهو ينقب ويقارن ويستعين بمئات المصادر المختلفة المنهل والمصب. لماذا فشلت الحضارة العربية الإسلامية في إنشاء العلم الحديث: ألقى الفلاسفة المسلمون بعد الغزالي ظلال الشك على قوى العقل الإنساني وحطوا من شأن المنطق الاستدلالي، وأصروا على أولوية الإيمان، وأعطوا السلطة المطلقة للشريعة والسنة، ولا يزيد العقل لدى أهل السُّنة عن الحس المشترك دون اعتراف بأن العقل يستطيع الوصول إلى حقائق جديدة دون عون الإلهام، إضافةً لسيطرة نظام الأسرة الممتدة التي حالت دون قيام نقابات واتحادات قائمة على عدم التحيز أو علاقات القرابة بين المهنيين، وانتقال المعرفة القائم على السلطة

---

* توبي أ. هاف، فجر العلم الحديث: الإسلام ـ العين ـ الغرب، الجزء الأول والثاني، ترجمة أحمد محمود صبحي.

الشخصية فيما يعرف بنظام الإجازة الفردي، عندما يجيز الشيخ طالبه المتعلم، بلا أداء امتحاني معقول، ولا وجود لمؤسسات فعلية أو مرتبطة بالدولة لتراقب ذلك.

النظام التشريعي

كان التفسير التقليدي للشريعة الإسلامية عاملاً جوهرياً وضع قيوداً على تطور مجالات الاستقلال الذاتية لظهور العلم الحديث، فقد أعاق الفكر الإسلامي الشرعي تطور القوانين العلمية والمعايير غير الشخصية للتقييم، وحدد مجال المناطق التي يمكن أن يمارس فيها الإبداع وإلا فهي وصمة الزندقة وعدم التدين، والعالم الإسلامي هو العالم الوحيد الذي استمر في حضارته بلا قوانين أو أنظمة واضحة في تقرير شؤون الحياة اليومية. ذلك يفترض اعتماد الإسلام على أحكام الشريعة، لكنه آثر أن يبقى معلقاً بين القوانين المدنية الحديثة في بعض الجوانب والقوانين الشرعية الدينية في جوانب أخرى. ولا ينكر المؤلف دور العوامل السياسية في انحطاط منزلة العلم ودوره في المجتمع، فالاستبداد السياسي وغياب الحريات وانقطاع الصلة بين الحاكمين والمحكومين والأوضاع الاقتصادية المزرية والاقتصار على الماضي باجترار الأمجاد والأحزان، وانقضاض المغول من الشرق والصليبيين من الغرب، أدى إلى تفتيت عضد الدولة وضعضعة أركانها، فبدأت مسيرة التشرذم والتمزق والانحطاط وكانت الطامة الكبرى والتي لا يشير إليها المؤلف ما سمي بالغزو أو الفتح العثماني، حيث أمضت الأمة العربية والإسلامية تحت سيطرته أربعة قرون من الجهل والإظلام والانحطاط، ليتابع الاستعمار الأوروبي ما بدأه سلفه في أعمال الضعف والنهب وإخضاع الأمة للجور والاستبداد والمهانة ولتكمل الحلقة بعض الحكومات الوطنية التي أساءت أكثر من الاستعمار نفسه.

الصين والعلم الحديث

كما لم توفق الحضارة العربية الإسلامية بإنجاب العلم الحديث، كذلك

أيضاً الحضارة الصينية، ويرجع ذلك لبعض من الأسباب الواردة سابقاً مع بعض الخصوصية عند الصينيين، من ذلك أنه لم تكن هناك جهود رسمية لتشجيع استقلال الفكر أو العمل، فضلاً عن أن نظام التعليم القائم على المكافآت إنما يسير في اتجاه معارض لمسيرة البحث العلمي، فالتعليم المثالي في نظر الدولة قائم على أساس هدف تعليم أخلاقي وإنساني ودراسة للشخصيات التاريخية المثالية من أجل تدعيم الاستقامة الخلقية، وإشاعة الثقافة في إطار خدمة الوظيفة والدولة، فتم إعلاء شأن الأدب والفن والموسيقى على حساب البحث العلمي والنظرة العقلية المحايدة. ولا شك أن الفلسفة الصينية لعبت دوراً معرقلاً لتطور العلم، من حيث إنها كانت ترمي إلى الانسجام مع الكون والطبيعة، والتناغم مع المجتمع، وتبرير الاستبداد والتراتبية، واعتقد هؤلاء أنه بإصلاح الأخلاق فإن كل شيء سيجري على أكمل ما يرام. والطامة الكبرى التي ميزت هذه الحضارة الانغلاق والعزلة، والنظر إلى الآخرين على أنهم وحوش وبرابرة. ولعبت الكونفوشية والبوذية واللاوتسية والتاوية دوراً سالباً في ترسيخ أهمية العقل والمنطق والعلم، وانصب هدفها الأوحد على إنجاز الانسجام والتوافق مع حركة وموسيقى الأكوان والطبيعة والمجتمع.

ويوجّه الباحث سهام نقده نحو الامتحانات الصينية القائمة على الحفظ الآلي والتكرار للحصول على الوظيفة، والهرمية الوظيفية التي كانت تقتل المبادرة والإبداع والجدة. ولا يتجاهل المؤلف الإشارة إلى اللغة الصينية والتراكيب اللغوية التي تنطوي عليها، والتي يعتبرها غير قادرة على الارتقاء بنحت لغة موضوعية للعلم والبحث العلمي. أما عن الأنظمة السياسية والإدارية والاجتماعية وتأثيرها في الحد من العلم إن لم نقل قتله، فيتمثل في الإدارة المركزية السياسية، والتقسيم الإداري والعملي الذي يجعل الأوامر والسلطات تسير باتجاه واحد، من المركز إلى المحيط فقط.

الغرب والعلم الحديث

ويعتقد المؤلف أن الغرب استطاع إنشاء العلم الحديث لأنه اختلف عن الحضارتين الآنفتين في الأنظمة الدينية والفلسفية والتشريعية، مركزاً على

التصور القانوني للائتلاف الذي انفرد فيه الغرب مما أتاح مناخاً محايداً وحرية في البحث، وهما تصوران يتكاملان مع العلم الحديث. فالصدام الذي حدث في الغرب بين الكنيسة والعلم، ووقوف القوى الظلامية كمحاكم التفتيش ورجال الدين من الإكليروس المتعصب ضد الأفكار العلمية الصحيحة، كنظرية كوبرنيكوس وكبلر وجاليليو ونيوتن والاضطهادات التي تعرضوا لها، قادت العلماء إلى تحقيق نصر كاسح على هذه المؤسسة، مما أسفر عن قيام ما يسمى بالغرب العلماني، وفصل الدين عن الدولة.

كان مؤلف الكتاب توبي هاف عضواً في هيئة التدريس بقسم الأنثروبولوجيا، بجامعة ماساشوستس، في دارتموث بالولايات المتحدة، يهتم بحكم تخصصه بسوسيولوجية العلم أو العوامل الاجتماعية المؤدية إلى تقدم أو تدهور العلم في حضارة ما، ويركز على بيان أثر الأنظمة القانونية أو الشرعية في العلم. وقد تلقى محاضرات عن العلم العربي في جامعة هارفارد من الدكتور عبد الحميد صبرة، مما أتاح له معرفة جيدة بالحضارة الإسلامية والعلوم عند العرب.

لذلك يشكل هذا الكتاب بجزأيه اجتهاداً جاداً، وإن كان لا يمثل الحقيقة النهائية في هذا المجال من البحث. وهو الأول من نوعه ضمن هذه السلسلة الطليعية الجادة من كتب عالم المعرفة، وإن كانت قد أدرجت في مراحل سابقة كتب كثيرة عن تاريخ العلم، مثل ظاهرة العلم الحديث، وبنية الثورات العلمية، والعلم في منظوره الجديد، والعلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث.... إلخ. ولكن ما يتفرد به هذا الكتاب أنه يميط اللثام عن مشكلة حادة طال أمد السكوت عنها، أو الحديث عنها باستحياء، ورغم أننا قد نختلف أو نتفق مع مذاهب الباحث، إلا أن دراسته تتسم بالعمق والشمول والإحاطة، وهو يبحث وينقب ويقارن ويعود للتاريخ والفلسفة والمجتمع، ويقارن بين الأنظمة والقوانين والتشريعات بين الحضارات الثلاث، بكل دأب ومتابعة مضنية، وتوفر على الترجمة أستاذ جليل في الفلسفة الإسلامية، هو الدكتور أحمد محمود صبحي، وهو المعروف بترجماته الدقيقة، ومؤلفاته العميقة حول مسائل علم الكلام، وفلسفة الحضارة وفلسفة

الطب، وكان لجهده الكبير أثر لا يمكن إغفاله، ولكن ما يُؤخذ على الكتاب تدخل المترجم في كل منعطف وعند كل منحدر، وبدا أن ما يورده الكاتب يتناقض كلياً مع ما يضيفه المترجم في الحواشي والهوامش، مما حدا بأسرة السلسلة، وفي الجزء الثاني من الكتاب إلى التنبيه إلى هذا الأمر، فقد شرع المترجم بنقد كل فكرة للكاتب ودحضها، خشية منه على حضارتنا العربية الإسلامية، وما كان بمستطاعه تحمل النقد الذي يوجه لمؤسساتنا، وسبب عجزنا في إمكانية إنشاء العلم الحديث. والقول الأخير، يمثل الكتاب إضافة رائدة إلى مكتبة العربي، في موضوع هام، قلما نجد من تصدى له من مفكرينا ومثقفينا المعاصرين، فقد آن لنا أن ننظر إلى وجوهنا في مرآة العالم الغربي، بلا خوف أو وجل.